سياسات سعر الصرف في العراق: المحددات والآثار الاقتصادية لتعديل قيمة الدينار



أ.د. جواد كاظم البكري

مقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي منعطفاً هيكلياً بالغ الخطورة يهدد استقراره المالي والاجتماعي؛ حيث تظهر محاكاة الموازنة العامة حساسية مفرطة ومباشرة تجاه تقلبات أسعار الصرف وحجم الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من 90% من موازنة الدولة .وتتجلى هذه الأزمة بشكل حاد إثر الصدمة الجيوسياسية المتمثلة في غلق مضيق هرمز، الأمر الذي أدى إلى تراجع قسري وحاد في الصادرات النفطية العراقية من 3,500,000 برميل يومياً إلى ما يقارب 1,000,000 برميل يومياً .

أمام هذا الانخفاض الكبير في الموارد المستحصلة بالعملة الأجنبية، يتضح حسابياً أن الموازنة العامة تعاني عجزاً حقيقياً عند سعر الصرف الحالي (1300 دينار للدولار)، ولا يمكنها تحقيق نقطة التعادل وتصفير العجز (بل وتحقيق فائض مالي) إلا عند القفز بسعر الصرف إلى مستوى قياسي وغير واقعي يبلغ **7800دينار لكل دولار**، وكما هو موضح في الجدول (1).

إن اللجوء إلى خيار خفض قيمة العملة الوطنية (تغيير سعر الصرف) لمعالجة العجز المالي يمثل حلاً دفترياً يغفل تدمير الاقتصاد الحقيقي؛ حيث يترافق مع هذا الإجراء تداعيات كارثية ممتدة على كافة الأصعدة الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والأمنية .ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة لطرح مسارات بديلة عاجلة (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأمد) تستهدف معالجة جذور الأزمة عبر تنويع الإيرادات، وضبط المنافذ، وتغيير جغرافية التصدير للتخلص من "لعنة النفط" والتبعية الجيوسياسية للممرات المائية .

الجدول (1)

محاكاة لتغيير سعر الصرف للوصول الى فائض في الموازنة

سعر الصرف	الايرادات النفطية السنوية(دولار)	الايرادات غير النفطية السنوية(دينار)	الايرادات النفطية السنوية(دينار)	مجموع الايرادات	النفقات السنوية	العجز/الفائض
1300	25550000000	13245692308	3.3215E+13	3.323E+13	1.99022E+14	-1.65794E+14
1400	25550000000	13245692308	3.577E+13	3.578E+13	1.99022E+14	-1.63239E+14
1500	25550000000	13245692308	3.8325E+13	3.834E+13	1.99022E+14	-1.60684E+14
1600	25550000000	13245692308	4.088E+13	4.089E+13	1.99022E+14	-1.58129E+14
1700	25550000000	13245692308	4.3435E+13	4.345E+13	1.99022E+14	-1.55574E+14
1800	25550000000	13245692308	4.599E+13	4.6E+13	1.99022E+14	-1.53019E+14
1900	25550000000	13245692308	4.8545E+13	4.856E+13	1.99022E+14	-1.50464E+14
2000	25550000000	13245692308	5.11E+13	5.111E+13	1.99022E+14	-1.47909E+14
2100	25550000000	13245692308	5.3655E+13	5.367E+13	1.99022E+14	-1.45354E+14
2200	25550000000	13245692308	5.621E+13	5.622E+13	1.99022E+14	-1.42799E+14
2300	25550000000	13245692308	5.8765E+13	5.878E+13	1.99022E+14	-1.40244E+14
2400	25550000000	13245692308	6.132E+13	6.133E+13	1.99022E+14	-1.37689E+14
2500	25550000000	13245692308	6.3875E+13	6.389E+13	1.99022E+14	-1.35134E+14
2600	25550000000	13245692308	6.643E+13	6.644E+13	1.99022E+14	-1.32579E+14
2700	25550000000	13245692308	6.8985E+13	6.9E+13	1.99022E+14	-1.30024E+14
2800	25550000000	13245692308	7.154E+13	7.155E+13	1.99022E+14	-1.27469E+14
2900	25550000000	13245692308	7.4095E+13	7.411E+13	1.99022E+14	-1.24914E+14
3000	25550000000	13245692308	7.665E+13	7.666E+13	1.99022E+14	-1.22359E+14
3100	25550000000	13245692308	7.9205E+13	7.922E+13	1.99022E+14	-1.19804E+14
3200	25550000000	13245692308	8.176E+13	8.177E+13	1.99022E+14	-1.17249E+14
3300	25550000000	13245692308	8.4315E+13	8.433E+13	1.99022E+14	-1.14694E+14
3400	25550000000	13245692308	8.687E+13	8.688E+13	1.99022E+14	-1.12139E+14
3500	25550000000	13245692308	8.9425E+13	8.944E+13	1.99022E+14	-1.09584E+14
3600	25550000000	13245692308	9.198E+13	9.199E+13	1.99022E+14	-1.07029E+14
3700	25550000000	13245692308	9.4535E+13	9.455E+13	1.99022E+14	-1.04474E+14
3800	25550000000	13245692308	9.709E+13	9.71E+13	1.99022E+14	-1.01919E+14
3900	25550000000	13245692308	9.9645E+13	9.966E+13	1.99022E+14	-9.93638E+13
4000	25550000000	13245692308	1.022E+14	1.022E+14	1.99022E+14	-9.68088E+13
4100	25550000000	13245692308	1.04755E+14	1.048E+14	1.99022E+14	-9.42538E+13
4200	25550000000	13245692308	1.0731E+14	1.073E+14	1.99022E+14	-9.16988E+13
4300	25550000000	13245692308	1.09865E+14	1.099E+14	1.99022E+14	-8.91438E+13
4400	25550000000	13245692308	1.1242E+14	1.124E+14	1.99022E+14	-8.65888E+13
4500	25550000000	13245692308	1.14975E+14	1.15E+14	1.99022E+14	-8.40338E+13

-8.14788E+13	1.99022E+14	1.175E+14	1.1753E+14	13245692308	25550000000	**4600**
-7.89238E+13	1.99022E+14	1.201E+14	1.20085E+14	13245692308	25550000000	**4700**
-7.63688E+13	1.99022E+14	1.227E+14	1.2264E+14	13245692308	25550000000	**4800**
-7.38138E+13	1.99022E+14	1.252E+14	1.25195E+14	13245692308	25550000000	**4900**
-7.12588E+13	1.99022E+14	1.278E+14	1.2775E+14	13245692308	25550000000	**5000**
-6.87038E+13	1.99022E+14	1.303E+14	1.30305E+14	13245692308	25550000000	**5100**
-6.61488E+13	1.99022E+14	1.329E+14	1.3286E+14	13245692308	25550000000	**5200**
-6.35938E+13	1.99022E+14	1.354E+14	1.35415E+14	13245692308	25550000000	**5300**
-6.10388E+13	1.99022E+14	1.38E+14	1.3797E+14	13245692308	25550000000	**5400**
-5.84838E+13	1.99022E+14	1.405E+14	1.40525E+14	13245692308	25550000000	**5500**
-5.59288E+13	1.99022E+14	1.431E+14	1.4308E+14	13245692308	25550000000	**5600**
-5.33738E+13	1.99022E+14	1.456E+14	1.45635E+14	13245692308	25550000000	**5700**
-5.08188E+13	1.99022E+14	1.482E+14	1.4819E+14	13245692308	25550000000	**5800**
-4.82638E+13	1.99022E+14	1.508E+14	1.50745E+14	13245692308	25550000000	**5900**
-4.57088E+13	1.99022E+14	1.533E+14	1.533E+14	13245692308	25550000000	**6000**
-4.31538E+13	1.99022E+14	1.559E+14	1.55855E+14	13245692308	25550000000	**6100**
-4.05988E+13	1.99022E+14	1.584E+14	1.5841E+14	13245692308	25550000000	**6200**
-3.80438E+13	1.99022E+14	1.61E+14	1.60965E+14	13245692308	25550000000	**6300**
-3.54888E+13	1.99022E+14	1.635E+14	1.6352E+14	13245692308	25550000000	**6400**
-3.29338E+13	1.99022E+14	1.661E+14	1.66075E+14	13245692308	25550000000	**6500**
-3.03788E+13	1.99022E+14	1.686E+14	1.6863E+14	13245692308	25550000000	**6600**
-2.78238E+13	1.99022E+14	1.712E+14	1.71185E+14	13245692308	25550000000	**6700**
-2.52688E+13	1.99022E+14	1.738E+14	1.7374E+14	13245692308	25550000000	**6800**
-2.27138E+13	1.99022E+14	1.763E+14	1.76295E+14	13245692308	25550000000	**6900**
-2.01588E+13	1.99022E+14	1.789E+14	1.7885E+14	13245692308	25550000000	**7000**
-1.76038E+13	1.99022E+14	1.814E+14	1.81405E+14	13245692308	25550000000	**7100**
-1.50488E+13	1.99022E+14	1.84E+14	1.8396E+14	13245692308	25550000000	**7200**
-1.24938E+13	1.99022E+14	1.865E+14	1.86515E+14	13245692308	25550000000	**7300**
-9.93875E+12	1.99022E+14	1.891E+14	1.8907E+14	13245692308	25550000000	**7400**
-7.38375E+12	1.99022E+14	1.916E+14	1.91625E+14	13245692308	25550000000	**7500**
-4.82875E+12	1.99022E+14	1.942E+14	1.9418E+14	13245692308	25550000000	**7600**
-2.27375E+12	1.99022E+14	1.967E+14	1.96735E+14	13245692308	25550000000	**7700**
2.81246E+11	1.99022E+14	1.993E+14	1.9929E+14	13245692308	25550000000	**7800**

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لموازنة العراق الثلاثية المنشورة في صحيفة الوقائع العراقية.

نلاحظ من الجدول (1) أن الموازنة العراقية لايمكن، في ظل النفقات الحالية، أن تتسم بالفائض الا اذا وصل سعر الصرف الى (7800) دينار للدولار الواحد.

أولاً. التتبع التاريخي لتعديلات سعر صرف الدينار العراقي

- أول تعديل هيكلي رسمياً لمواجهة أزمة النفط كان في كانون الاول 2020 إبان جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، خفض البنك المركزي قيمة الدينار بنسبة ~23% من 1182

إلى 1450 ديناراً للدولار (وسعر بيع للمواطن بـ 1460) لتغطية رواتب الموظفين والعجز التشغيلي.

- رفع قيمة الدينار لإعادة الاستقرار في شباط 2023 حيث قررت الحكومة والبنك المركزي رفع قيمة الدينار العراقي مجدداً من 1450 إلى 1320 ديناراً للدولار للحد من التضخم الناتج عن منصة التحويلات المالية الجديدة وتأثيرها على الأسعار.
- التعديل الحالي لمواجهة إغلاق مضيق هرمز في تشرين الاول 2026 حيث تم تعديل السعر من 1320 إلى 1500 دينار للدولار كإجراء اضطراري لامتصاص الصدمة النفطية وتأمين الموازنة التشغيلية إثر انسداد ممرات التصدير البحرية.

ثانياً. هل خفض سعر الصرف هو الحل الوحيد في الأمد القصير؟

لا، ليس الحل الوحيد، ولكنه الأسهل والأسرع أدواتياً بالنسبة للحكومات التي تعتمد على الاقتصاد الريعي.

سبب اللجوء إليه فجأة: الدينار العراقي يُولّد محلياً عبر تحويل العائدات النفطية المقومة بالدولار لدى البنك المركزي. رفع سعر الصرف إلى 1500 يزيد السيولة النقدية بالدينار المتاحة للحكومة بنسبة 13.6% فوراً دون الحاجة لإعادة تشريع قوانين جديدة أو تحصيل ضرائب مفاجئة.

يعتبر الخفض بمثابة "ضريبة غير مباشرة" أو اقتطاع إجباري من القوة الشرائية لجميع حائزي العملة المحلية لتمويل العجز الحكومي، مما يعني نقل عبء الأزمة الهيكلية إلى المواطن بدلاً من إصلاح المالية العامة.

ثالثاً. البدائل والسياسات الأخرى المتاحة في الأمد القصير جداً

لمعالجة انقطاع أو انخفاض التدفقات النفطية المباشرة دون الاعتماد الكلي على خفض العملة، تبرز البدائل التالية:

1. السحب من الاحتياطي النقدي (Foreign Exchange Reserves): استخدام جزء من احتياطيات البنك المركزي لتمويل الاستيرادات الأساسية واستقرار الإنفاق الداخلي طوال فترة الأزمة البحرية.
2. **الاقتراض الداخلي المباشر من الجهاز المصرفي:** إصدار حوالات خزينة (T-Bills) وسندات يُكتتب فيها البنك المركزي والمصارف الحكومية لتغطية الرواتب والنفقات التشغيلية الحاكمة.

3. **تنشيط منافذ التصدير البديلة (أنبوب جيهان والخطوط البرية):** تحويل اتجاه التصدير نحو خطوط الأنابيب الشمالية أو الشحن البري بالتنسيق مع دول الجوار لتجاوز انسداد الممرات البحرية الجنوبية.
4. **ضغط وتأجيل النفقات الاستثمارية والتطويرية:** إيقاف صرف موازنات البرامج الاستثمارية غير الحاكمة مؤقتاً والتركيز حصراً على النفقات التشغيلية (الرواتب، الرعاية الاجتماعية، الدعم الغذائي والصحي).
5. **إصدار سندات وطنية دولارية محلية:** امتصاص الكتلة النقدية الدولارية المكتنزة لدى المواطنين والمصارف عبر طرح سندات بفائدة مجزية لرفد الخزينة المركزية بالسيولة.

رابعاً. تداعيات خفض سعر الصرف (1320 ← 1500) على كافة الأصعدة

1. الصعيد الاقتصادي والمالي

- **تضخم الأسعار (Inflation):** ارتفاع فوري في أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والأدوية بنسبة تتراوح بين 15% إلى 20%، نظراً لأن الاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيراد بنسبة تتجاوز 80%.
- **تآكل الدخل الحقيقي:** انخفاض القوة الشرائية لرواتب موظفي القطاع الحكومي والمتقاعدين وأصحاب الدخل الثابت بذات نسبة الخفض.
- **زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية:** ارتفاع تكلفة تنفيذ المقاولات والمشاريع البنيوية نظراً لارتفاع أسعار المواد الأولية والمعدات المستوردة بالدولار.
- من الممكن جداً — بل ومن المرجح في ظل المعطيات الراهنة — أن يدخل الاقتصاد العراقي في حالة "تضخم ركودي" (Stagflation). إذ يُعد التضخم الركودي من أصعب الأزمات الاقتصادية التي قد تواجه الدول، لأنه يجمع بين أسوأ ظاهرتين في وقت واحد: ارتفاع المستويات العامة للأسعار (تضخم) بالتزامن مع تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة (ركود).

2. الصعيد الاجتماعي

- **اتساع رقعة الفقر:** انزلاق شرائح من الفئات العمالية والهامشية إلى ما دون خط الفقر نتيجة الغلاء المباشر للسلع الأساسية.

- **ارتفاع الضغوط المعيشية:** زيادة الأعباء المالية على الأسر محدودة الدخل، مما يتطلب توسيع شباك الحماية الاجتماعية بشكل عاجل لامتصاص الصدمة.

3. الصعيد المصرفي والمالي

- **تراجع الثقة بالعملة الوطنية:** زيادة ظاهرة "الدولرة" (Dollarization) وتوجه المواطنين للتحوط واكتناز العملات الأجنبية أو الأصول الثابتة (العقارات والذهب).
- **الفجوة بين السعر الرسمي والموازي:** احتمال اتساع الفارق مجدداً إذا لم يستطع البنك المركزي ضخ الدولار بسعر 1500 لتغطية كامل الطلب التجاري المحلي.

4. الصعيد السياسي والأمني

- **ارتفاع الاحتقان الشعبي:** إمكانية اندلاع احتجاجات شعبية نتيجة الغلاء وفقدان القوة الشرائية.
- **الضغط على صانعي القرار:** فرض أعباء سياسية على الحكومة والمجلس النيابي لمراجعة سلّم الرواتب وتوزيع مفردات البطاقة التموينية بانتظام لتلافي الآثار المباشرة.

الخلاصة :الاعتماد على "سعر الصرف" كأداة وحيدة لمعالجة عجز الموازنة دون تنويع مصادر الدخل أو خفض النفقات غير الضرورية هو علاج يداوي العجز المالي الافتراضي، لكنه يدمر الاقتصاد الحقيقي والمجتمع بالكامل.

خامساً. تنويع مصادر إيرادات الاقتصاد العراقي في الامدين المتوسط والطويل:

إن تنويع مصادر إيرادات الاقتصاد العراقي أصبحت اليوم ضرورة وجودية وليست مجرد خيار اقتصادي، من اجل تقليل الاعتماد شبه الكلي على تقلبات أسعار النفط الذي يشكل أكثر من 90% من موازنة الدولة.

وفي سبيل ذلك نقترح الاجراءات الاتية:

1. اجراءات الامد المتوسط

أ. إنشاء صندوق سيادي للاستقرار (Stabilization Fund) الذي يُعد الركيزة الأساسية لحماية الاقتصاد العراقي من "لعنة النفط" وتذبذب أسعاره. فبدلاً من أن تكون الموازنة رهينة

لتقلبات الأسوق العالمية، يعمل الصندوق كمصدّ للصدمات المالية. فيتم تحديد "سعر مرجعي" للنفط: أي يتم الاتفاق على سعر ثابت في الموازنة (مثلاً $70 للبرميل). وأي دولار إضافي يأتي من بيع النفط فوق هذا السعر لا يذهب للاستهلاك اليومي (رواتب ونفقات تشغيلية)، بل يُحوّل تلقائياً إلى الصندوق. وفي حال انخفضت الأسعار دون السعر المرجعي، تسحب الحكومة من الصندوق لسد العجز دون الحاجة للاقتراض أو إيقاف المشاريع.

ب. البدء بانشاء الحكومة الإلكترونية (E-Gov) التي تقلل الاحتكاك المباشر بين المراجع والموظف فهو الحل الوحيد للفساد الصغير. فإصدار الاجازات الاستثمارية، إجازات البناء، تسجيل الشركات، التحاسب الضريبي يجب أن يتم إلكترونياً بالكامل.

ت. استثمار الغاز: ان استثمار الغاز في العراق هو "مشروع الدولة" الأهم في الوقت الحالي، ليس فقط لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، بل لتحويل العراق من بلد يحرق ثرواته في الهواء (الغاز المصاحب) إلى لاعب دولي في سوق الغاز. ويتم ذلك من خلال اعتماد استراتيجية من مرحلتين:

1. إيقاف حرق الغاز المصاحب :أغلب غاز العراق يخرج "مصاحباً" لاستخراج النفط. حالياً يتم حرق جزء كبير منه. الحل يكمن في بناء وحدات معالجة الغاز (Gas Processing Plants) التي تقوم بفصل الشوائب والسوائل وتحويله إلى غاز جاف صالح لتشغيل المحطات.
2. تطوير حقول الغاز الحر :مثل حقول (عكاز) في الأنبار و(المنصورية) في ديالى. هذه الحقول تحتوي على غاز طبيعي فقط وليس مصاحباً للنفط، وتطويرها يمنح العراق استقراراً في الإنتاج بعيداً عن تقلبات حصص "أوبك" النفطية.

ث. اعتقد ان القطاع الخاص هو الحل السحري للكثير من مشكلات الاقتصاد العراقي، ويتم ذلك من خلال دعم هذا القطاع بتفعيل قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023 الذي يصمن تقاعد للعاملين في القطاع الخاص يوازي أو يتفوق على القطاع الحكومي، مدعوم جزئياً من الدولة في السنوات الأولى ويكون تطبيق هذا القانون اجبارياً بقوة الدولة لأهميته البالغة. فالمواطن العراقي يركز على الوظيفة الحكومية لضمان "الراتب التقاعدي" وأن تفعيل هذا القانون هو الحل الوحيد لتقليل الضغط على الموازنة التشغيلية (الرواتب).

3. اجراءات الامد الطويل

أ. تفعيل القطاعات الإنتاجية (بدائل النفط) ففي القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية) يجب التركيز على الصناعات التي يمتلك فيها العراق ميزة نسبية مثل البتروكيماويات، اضافة الى دعم الصناعات الإنشائية (الاسمنت، الطابوق) لتلبية احتياجات النهضة العمرانية محلياً بدلاً من الاستيراد.

ب. في القطاع الزراعي يجب إدخال تقنيات الري الحديثة لمواجهة شحة المياه، ودعم المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، التمور) لغرض التصدير، ودعم الصناعات الغذائية المرتبطة بالإنتاج الزراعي المحلي.

ت. في قطاع السياحة يجب تطوير البنية التحتية للسياحة الدينية، وتفعيل السياحة الآثارية والطبيعية (مثل الأهوار) من خلال تسهيل منح التأشيرات وجذب الاستثمار الأجنبي لإنشاء الفنادق والمرافق .السياحية.

ث. البدء بانشاء خطوط انابيب جديدة أو اصلاح خطوط الانابيب القديمة التي تربط العراق في كل من (السعودية، الاردن، سوريا).

ج. البدء بجدية أما بمشروع طريق التنمية أو طريق الحرير فالأول يوفر للعراق الاتي:

- الوصول الى تنمية مستدامة يرتكز على اقتصاد مستدام غير نفطي.
- عقدة ارتباط تخدم جيران العراق والمنطقة وجلب جهود التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.
- سيحصل العراق على عوائد "الترانزيت"وعوائد تصدير بعض السلع المحلية التي يعتزم العراق تنشيطها.
- سيوفر 100 ألف فرصة عمل كمرحلة أولى، ومليون فرصة بعد إكماله وإنجازه.
- سيتضمن خطوطا للسكك الحديدية للقطارات السريعة وطرقا برية سريعة تمر عبر 13 محافظة عراقية
- مع اكتمال المرحلة الأولى عام 2028 ، فإن الطريق سيوفر نقل 3.5 ملايين حاوية شحن للبضائع .
- سيوفر المشروع إيرادات تقدر بنحو 4.8 مليارات دولا ر سنويا.
- سيقلص المشروع مدة نقل البضائع بنسبة (50%) من ميناء شنغهاي الصيني إلى ميناء جوادر الباكستاني ثم إلى ميناء الفاو الكبير ثم الى تركيا ثم الى اوروبا.

أما طريق الحرير (مبادرة الحزام والطريق) فمن الممكن أن يكون مشروع طريق التنمية جزء من مبادرة الحزام والطريق ولكن خارج سيطرة الصين، بمعنى أن الصين قد تحتاج هذا الممر في

مبادرتها الكونية (الحزام والطريق) إلا انها لاتمتلك استثمارات فيه، كما في موانئ الدول الاخرى الذي يمر من خلالها مشروعها، بل ستكون السيطرة على هذا الجزء الحيوي بيد خمسة دول مشتركة في استثمار مشروع طريق التنمية وهي (تركيا والسعودية والإمارات وقطر والعراق).